تقرير

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

100 يوم من عمر الحكومة.. ماذا أنجزت؟ تعهّدت وباشرت التنفيذ: إصلاحات وتعيينات

بعد تشكيل حكومة "الاصلاح والانقاذ" ونيلها ثقة المجلس النيابي، باشرت الحكومة تنفيذ ما ورد في البيان الوزاري من دون تأخير، واقرت رزمة من مشاريع القوانين الاصلاحية بالتوازي مع وضع آلية للتعيينات الادارية في كل وزارات الدولة واداراتها ومؤسساتها وباشرت التعيين على اساسها، الى جانب خطوات تنفيذية للبنود الاخرى من البيان

في الجلسة الاولى لمجلس الوزراء قبل نيل الثقة، أكد رئيس الجمهورية ان المهم اثبات الثقة بالحكومة ومكافحة الفساد واجراء التعيينات الادارية والقضائية والامنية، اضافة الى التصدي للامور الطارئة راهنا. جرى خلال الجلسة تشكيل لجنة صوغ البيان الوزاري، الذي تضمن بعد اقراره خلال فترة لا تزيد عن اسبوعين في ابرز بنوده:

- تلتزم الحكومة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1701 كاملا، من دون اجتزاء ولا انتقاء. وتلتزم الحكومة، وفقا لوثيقة الوفاق الوطني المقرة في الطائف، اتخاذ الاجراءات اللازمة كافة لتحرير جميع الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع اراضيها، بقواها الذاتية حصرا، ونشر الجيش في مناطق الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا.

وفعلا باشر الجيش اللبناني انتشاره في مناطق الجنوب التي تم تحريرها من الاحتلال، وصولا الى قرى الحدود الامامية، لكن قوات الاحتلال اعاقت استكمال انتشاره في بعض النقاط ووضعت الحواجز والسواتر امام تقدمه، واستهدفت بعض الاحيان القوى المنتشرة مما ادى الى سقوط شهداء وجرحى من العسكريين، والى عرقلة تنفيذ كاملما تعهدت به الحكومة، وذلك بشهادة قيادة القوات الدولية (اليونيفيل) التي اقرت بالتزام لبنان وخرق اسرائيل لوقف اطلاق النار واستهداف جيش الاحتلال لعناصرها ومواقعها في الجنوب، بالرصاص والقذائف.

- الاسراع في ملء الشواغر بنساء ورجال متميزين بنزاهتهم وكفاءاتهم وولائهم للدولة، وذلك وفق الية شفافة تضعها الحكومة في اقرب وقت تضمن تكافؤ الفرص بين اللبنانيين. تعيين مجالس الادارة والهيئات الناظمة او تفعيلها: في قطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني والاعلام وسواها، وتفعيل الهيئات الرقابية كافة وتعزيز المساءلة والمحاسبة لمكافحة الهدر والفساد وتسهيل معاملات المواطنين وزيادة انتاجية القطاع العام وكفاءة العاملين فيه والعمل على تأهيلهم وانصافهم.

في هذا الشق، تم وضع الية لطلبات الترشح الى الهيئات الناظمة ومجلس الانماء والاعمار، وتقدم المئات من اصحاب الكفاءات العلمية لهذه المراكز وبوشرت التعيينات وفق الالية.

• ترسيخ استقلال القضاء العدلي والاداري والمالي وتحسين اوضاعه واصلاحه وفق اعلى المعايير الدولية، والاسراع في اجراء التعيينات والمناقلات والتشكيلات القضائية، والحؤول دون منع او تأخير عمل المحققين، وخاصة في قضية انفجار مرفأ بيروت وقضايا الفساد المالي والمصرفي واستكمال التدقيق المحاسبي والجنائي.

• وقد تم فعلا العمل على هذين الامرين، لاسيما لجهة استكمال التعيينات القضائية، واستكمال القاضي العدلي طارق البيطار التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت، واستدعاء المطلوبين للتحقيق من وزراء سابقين ومسؤولين امنيين، قبيل اصداره القرار الظني في القضية.

• ستتفاوض الحكومة على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي وتعمل على معالجة التعثر المالي والمديونية العامة. وستعمل ايضا من اجل النهوض بالاقتصاد الذي لا يقوم من دون اعادة هيكلة القطاع المصرفي ليتمكن من تسيير العجلة الاقتصادية. وستحظى الودائع بالاولوية من حيث الاهتمام من خلال وضع خطة متكاملة، وفق افضل المعايير الدولية، للحفاظ على حقوق المودعين.

وفعلا جرت في نيسان وايار المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين بين بيروت وواشنطن عبر وفد ضم وزيري المال ياسين جابر والاقتصاد وسام البساط وحاكم مصرف لبنان المركزي كريم سعيد. وقد حصل لبنان على قرض بقيمة 250 مليون دولار لإصلاح البنى التحتية المدمرة جراء العدوان الاسرائيلي وفي مناطق اخرى، مضافا اليها قرض آخر بقيمة 75 مليون دولار.

• يتوجب على الدولة العمل على اصلاح قطاع الاتصالات وتطويره والتطبيق الكامل لقانون تنظيم قطاع خدمات الاتصالات. وينطبق ذلك كله على قطاع النقل وشبكة الطرق وتطوير المرافئ وخاصة مرفأي بيروت وطرابلس، بما فيه المنطقة الاقتصادية الخاصة، وتشغيل مطار رينيه معوض في القليعات لأهميته الإنمائية، وتوسعة وتطوير مطار رفيق الحريري الدولي، والتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالاملاك البحرية والنهرية.

بناء على ذلك، تم تعزيز قدرات مرفأ بيروت وضبط المعابر الشرعية واقفال عشرات المعابر غير الشرعية بين لبنان وسوريا. وفيما يتعلق بتشغيل مطار رينيه معوض في القليعات، اكد رئيس الحكومة وضع مشروع لتشغيله، مشيرا الى اهتمام شركات اجنبية بهذا الموضوع.

• ترى الحكومة اننا امام فرصة لبدء حوار جاد مع الجمهورية العربية السورية يهدف الى ضمان احترام سيادة كل من البلدين واستقلالهما وضبط الحدود من الجهتين وترسيمها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من البلدين، والعمل على حل قضية النازحين السوريين التي لها تداعيات وجودية على لبنان اذا لم تتحقق عودتهم الى وطنهم.

بدأ الحوار فعلا مع سوريا عبر زيارة رئيس الحكومة الى دمشق مع وفد وزاري، وتم التفاهم على اليات تنسيق عبر لجان وزارية لمعالجة الملفات العالقة، اهمها ملف ضبط الحدود ومنع التهريب، والبحث في مصير المفقودين اللبنانيين في سوريا منذ عقود وفي ملف عودة النازحين.

سبق ذلك لقاء بين وزيري الدفاع اللبناني والسوري في مدينة جدة برعاية سعودية، تم خلاله الاتفاق على وقف الاشتباكات التي شهدتها الحدود في مناطق الهرمل، ووضع آلية لترسيم الحدود بين البلدين.

وكان تنفيذ هذه البنود - التعهدات في اولوية القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في الجلسات التالية:

• في جلسة 6 آذار: قرر مجلس الوزراء الذي انعقد اول مرة بعد نيل الحكومة ثقة مجلس النواب برئاسة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون وحضور رئيس الحكومة نواف سلام في قصر بعبدا، اصدار موازنة العام 2025 بمرسوم، وبالتوازي تم اقرار مشروع مرسوم من وزارة المالية بعد اسبوع لإعادة النظر بعض الرسوم تخفيفا عن كاهل المواطنين. كما تم الاتفاق على وضع الوزارات لائحة تفصيلية بالمسائل الاصلاحية المطلوبة في كل وزارة ووضع جدول زمني لتنفيذها، في مهلة 30 او 60 او 90 يوما، بحسب اولوياتها، اضافة الى الامور التي سيتم العمل عليها في المدى المتوسط.

كما تم الاتفاق على وضع آلية شفافة للتعيينات الادارية المقبلة، اضافة الى تشكيل الهيئات الناظمة مع وزارة التنمية الادارية ومجلس الخدمة المدنية.

• في جلسة 13 آذار، عين مجلس الوزراء العميد رودولف هيكل قائدا للجيش، العميد رائد عبدالله مديرا عاما لقوى الامن الداخلي، العميد حسن شقير مديرا عاما للامن العام، العميد ادغار لاوندس مديرا عاما لجهاز امن الدولة بعد ترقيتهم الى رتبة عماد لقائد الجيش ولواء للقادة الامنيين. واقر مجلس الوزراء البند المتعلق بتطويع 4500 جندي في الجيش على 3 دفعات بهدف تعزيز عديد الجيش وقدراته لاسكتمال انتشاره في كامل مناطق الجنوب.

• في جلسة 17 آذار تمت مناقشة موضوع اصلاح القطاع العام وتحديثه، وقد جرى تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري وعضوية وزراء الثقافة والتكنولوجيا والتنمية الادارية والشؤون الاجتماعية. اسفرت الجلسة عن مجموعة من القرارات الهامة التي تتعلق بتعزيز اجراءات ضبط الحدود، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية لتقديم الاقتراحات اللازمة لضبط الحدود ومراقبتها ومكافحة التهريب، في خطوة تهدف الى تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة.

• في جلسة 20 آذار: اعلن رئيس مجلس الوزراء اعتماد آلية التعيينات التي عمل عليها مجلس الوزراء، لاختيار المرشحين للتولي وظائف الفئة الاولى ومراكز رؤساء واعضاء مجالس الادارة في المؤسسات العامة والمجالس والهيئة الناظمة والمصالح ◄

الحكومة اقرت موازنة 2025 بمرسوم تلافيا للتأخير

المستقلة والصناديق، وذلك في اطار ورشة الاصلاح الاداري التي اطلقتها الحكومة. تعتمد الالية على المؤهلات العلمية والادارية، الكفاءة والجدارة والنزاهة، على ان يصار الى اعتماد مبدأ المناصفة في وظائف الفئة الاولى من دون تخصيص اي وظيفة لأي طائفة كما تنص المادة 95 من الدستور. كما تم التركيز على مسارين متكاملين، التعيين من داخل الملاك والتعيين من خارج الملاك.

• في جلسة 27 آذار: اقر مجلس الوزراء تعيين كريم سعيد حاكما لمصرف لبنان، كما عين مجلس الوزراء القاضي جمال الحجار مدعيا عاما تمييزيا بالاصالة، القاضي ايمن عويدات رئيسا لهيئة التفتيش القضائي، القاضي يوسف الجميل رئيسا لمجلس شورى الدولة، ووضع القاضي فادي الياس في تصرف وزير العدل. كذلك عين مجلس الوزراء ايضا اعضاء المجلس العسكري:

• العميد الركن فادي مخول: رئيسا للمفتشية العامة.

• العميد الركن محمد الامين: في المديرية العامة للادارة.

> **وضع آلية تعيينات للادارات والمؤسسات والهيئات الناظمة**

• العميد يوسف حداد: عضو متفرغ.

لاحقا، استكملت التعيينات القضائية عبر انتخاب مجلس القضاء الاعلى بالتزكية القاضي حبيب رزق الله رئيسا للغرفة التاسعة لدى محكمة التمييز، والقاضية ندى دكروب رئيسة للغرفة الثامنة لدى محكمة التمييز. وسيتم استكمال تأليف مجلس القضاء الاعلى بعد هذه الانتخابات عبر صدور مرسوم بتعيين العضو العاشر في هذا المجلس.

• تم في جلسة 8 نيسان اقرار مشروع قانون يرمي الى اجراء تعديلات على قانون سرية المصارف (رفع السرية المصرفية ضمن ضوابط)، كخطوة اولى وكشرط ضروري للمحاسبة ولمعرفة دقيقة للفجوة المالية، وبمفعول رجعي لمدة 10 سنوات من تاريخ تقديم كل طلب، وتمهيدا كخطوة ثانية لوضع مشروع قانون لمعالجة الفجوة المالية الذي يسمح بإعادة التوازن للانتظام المالي. الا ان مشروع القانون هذا لن يدخل حيث النفاذ الا بعد اقرار قانون معالجة الفجوة المالية، وتمت احالته الى مجلس النواب الذي اقره بتعديلات طفيفة.

• في جلسة 11 نيسان، وفي الموضوع التربوي تم اقرار مرسوم يرمي الى اعطاء تعويض موقت الى جميع العاملين في وزارة التربية والتعليم العالي وتعويضات لمديري واساتذة المدارس الرسمية.

• في جلسة 12 نيسان تم اقرار مشروع القانون المتعلق باصلاح وضع المصارف واعادة تنظيمه، وقد ادخلت عليه بعض التعديلات اللازمة والضرورية لاقراره وفقا للروحية التي اتى بها.

• في جلسة 17 نيسان وافق مجلس الوزراء على تمديد ولاية قوات اليونيفيل.

• في جلسة 2 ايار اقر مجلس الوزراء مشروع القانون الرامي الى تعزيز استقلالية القضاء، والموافقة على منح المتضررين من الحرب الاسرائيلية الاخيرة بعض الاعفاءات من الضرائب. كما تبنى توصية المجلس الاعلى للدفاع لناحية تحذير حركة "حماس" من القيام بأي تحرك يمس الامن ووضع حد نهائي لأي عمل ينتهك السيادة اللبنانية.

• في جلسة 4 ايار انجزت اول جولة من الانتخابات البلدية والاختيارية في محافظة جبل لبنان، تلتها انتخابات في الشمال يوم 11 ايار، ثم في بيروت والبقاع في 18 منه، واخيرا في الجنوب في 24 ايار.

استكمل مجلس الوزراء خلال ايار انجاز بعض مشاريع القوانين المكملة لعملية الاصلاح في كل القطاعات. واقر في جلسة 14 ايار تعيين الدكتور المهندس محمد علي قباني رئيسا لمجلس ادارة مجلس الانماء والاعمار، على ان يتم لاحقا تعيين بقية الاعضاء.